منشور رقم (١) لعام ٢٠٢٤م

بشأن قواعد إعداد تقديرات الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٢٥م

(الميزانية الجارية والإنمائية)

صاحب السمو السيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء الموقر

أصحاب السمو والمعالي الوزراء الموقرين

أصحاب المعالي/السعادة رؤساء مجالس الإدارة للهيئات والمؤسسات العامة الموقرين/المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،

استناداً إلى نص المادة (٢٢) من القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٨/٤٧) بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٦م، وإلى البند رقم (٦) من اختصاصات وزارة الاقتصاد الوارد في الملحق رقم (١) بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٩٤) الذي ينص على "إقرار الميزانية الإنمائية السنوية بعد موافقة مجلس الوزراء" ، وإلى المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/١) الخاص باعتماد خطة التنمية الخمسية العاشرة (٢٠٢١-٢٠٢٥) ، وتمهيداً لإعداد تقديرات الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٥م وعرضها على مجلس عُمان في الوقت المحدد.

يسر كل من وزارة المالية و وزارة الاقتصاد إصدار منشور قواعد إعداد تقديرات الميزانية العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٥م (الجارية والإنمائية) والتي تعتبر السنة الأخيرة من الخطة الخمسية التنموية العاشرة والخطة التنفيذية الأولى لرؤية عمان ٢٠٤٠.

ويأتي إعداد مشروع ميزانية العام القادم ٢٠٢٥م في ظل احتمالية أن يواجه الاقتصاد العالمي مخاطر ارتفاع أسعار السلع نتيجة استمرار المخاوف الجيوسياسية والتوترات التجارية والتباين في مستويات تباطؤ التضخم واستمرار ارتفاع أسعار الفائدة ، الأمر الذي يتطلب استمرار الجهود في خفض الدين العام للوصول به إلى المستويات الآمنة وبما يحقق الاستدامة المالية.

هـذا ، فإنـه يرجـى مـن جميـع الـوزارات والجهـات الحكوميـة والهيئـات والمؤسسـات العامـة إعـداد تقـديرات ميزانياتها (الجاريـة والانمائيـة) وفقاً للنمـاذج المرفقـة فـي الـروابط الالكترونيـة المتاحة في موقع وزارة المالية (للميزانية الجارية والرأسمالية) وموقـع وزارة الاقتصـاد (للميزانيـة الإنمائية) ، كما أنه يتطلب عند ارسال مشروعات الميزانيات المطلوبة تقديم الآتي :

أولاً : مشـروع الخطـة السـنوية المقترحـة متضـمنة الأهـداف العامـة ومؤشـرات إنجازهـا والبـرامج والمبادرات التي تحقق تلك الأهداف والميزانية المقترحة لها والخطة الزمنيـة لتنفيـذ هـذه الأهداف والتي ترفع الى الامانة العامة لمجلس الوزراء في اكتوبر من كل عام.

ثانياً : توضيح الأسس والمعايير التي بُنيت عليها تقديرات الميزانيـة المقدمـة لعـام ٢٠٢٥م مقارنـة بميزانية عام ٢٠٢٤م.

ثالثـاً : خطـة متوسـطة المـدى (٢٠٢٥ – ٢٠٣٠م) للجهـة الحكوميـة (الـوزارة / الوحـدة / الهيئـة / المؤسسة) وفقاً لبنود الإيرادات والإنفاق.

رابعـاً : كشـف بأسـماء الموظفين المستحقين للترقيـة مـن أقدميـة عـام ٢٠١٥-٢٠١٦ كـل علـى حـدة متضمن تفاصيل الرواتب قبل وبعد الترقية والفروقات الماليـة المترتبـة علـى الترقيـة مـع توزيع تلك الفروقات على جدول الدرجات المشغولة مصادق عليها من وزارة العمل.

كما يرجى مراعاة الأسس والقواعد التالية عند إعداد مشروع الميزانية:

أولاً: الميزانية الجارية.

يتم إعداد تقديرات الميزانيـة الجاريـة لعـام (٢٠٢٥م) وفقاً للقواعـد التفصـيلية المرفقـة فـي الـرابط الالكتروني، مع مراعاة اتباع القواعد التالية:

١) اعداد تقديرات الايرادات اخذا في الاعتبار نسبة النمو السنوية إضافة إلى أيـة مبـادرات تسـاهم في تنشيط وتحسين الايرادات.

٢) إعـداد تقـديرات الوضـع القـائم للميزانيـات وفقاً لسـقف الميزانيـة المحـدد لكـل جهـة بحيـث لا يتعدى صافي الميزانية كما هو في تاريخ ٢٠٢٤/٥/٣٠م.

٣) توزيع الميزانية التقديرية السنوية على اساس شهري لكافة البنود.

٤) إعداد تقديرات المصروفات الجارية لتغطية مصروفات تشغيل المشروعات الجديدة المتوقع استلامها وتشغيلها خلال عام ٢٠٢٥م مع تقديم بيان لكل مشروع على حدة.

٥) موافاة وزارة المالية بأية مبادرات أومقترحات من شأنها ان تساهم في إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص لتنفيذ بعض الخدمات الحكومية.

ثانياً: الميزانية الإنمائية.

يتم إعداد تقديرات الميزانية الإنمائية لعام (٢٠٢٥م) وفقا للقواعد والأسس المرفقة في الرابط الإلكتروني وفي ضوء التأكد على أهمية إسراع الجهات المعنية في معالجة التحديات وتسهيل الإجراءات المتعلقة بتنفيذ المشاريع الإنمائية المعتمدة في الخطة الخمسية العاشرة مع ضرورة التزام الجهات بالخطط السنوية والخطط الخمسية والانتهاء من المشاريع التنموية المعتمدة في الخطة الخمسية العاشرة وفقا للميزانيات المعتمدة والمدة المحددة لها بما يضمن تنفيذها حسب المخطط لها.

وحيث أن عام ٢٠٢٥م هو العام الأخير للخطة الحالية، وتقوم وزارة الاقتصاد خلال هذا العام بتقييم أداء الخطة الخمسية العاشرة ومن ضمنها أداء الميزانية الإنمائية، عليه فإنه يتطلب من الجهات الحكومية اتباع القواعد والأسس التالية:

١) تسريع وتيرة العمل في المشاريع الجاري تنفيذها وفقا لبرامجها الزمنية المعتمدة، والبدء في استكمال إجراءات باقي المشاريع المعتمدة وموافاة وزارة الاقتصاد بالخطة التنفيذية لها، وذلك ضمن جدول رقم (١) بنظام اعداد الميزانية الانمائية :

- مراجعة المشاريع المعتمدة وتحديد الموقف الإنمائي لكل مشروع.
- اضافة تقديرات الصرف (السيولة المالية) المتوقعة خلال عام ٢٠٢٥م وكذلك الصرف المتوقع للفترة المتبقية من العام الحالي ٢٠٢٤م لكل مشروع وفقا لمراحل التنفيذ، مع تحديد التاريخ المتوقع للانتهاء من التنفيذ.
- اضافة نسبة الإنجاز المالي والفني لكل مشروع (المخطط/الفعلي).

٢) إقفال الحسابات الختامية للمشاريع المرحلة والمستمرة من الخطط الخمسية السابقة أو الخطة الحالية والتي تم الانتهاء من تنفيذها تمهيدا لإغلاقها وموافاة وزارة الاقتصاد بكشف المشاريع حتى يتم اغلاقها بشكل نهائي في النظام المالي.

٣) سيتم استكمال تطبيق آلية تقييم واختيار المشاريع الإنمائية الجديدة (المصفوفة) وفق منهجية واضحة يتم من خلالها اختيار تنفيذ المشاريع ذات الأولوية وذلك لضمان الأثر الاجتماعي والاقتصادي.

٤) بالنسبة للمشاريع المستمرة والجديدة يتم مواءمتها بالبرامج الواردة في (مجلد البرامج الاستراتيجية) لخطة التنمية الخمسية العاشرة من حيث رقم البرنامج واسم البرامج والمشاريع والمبادرات المرتبطة.

٥) تحديث الكشف رقم (٦) في نظام إعداد الميزانية الإنمائية والخاص بموقف البرامج الاستراتيجية الواردة ضمن (مجلد البرامج الاستراتيجية) للخطة الخمسية العاشرة مع توضيح نسب الإنجاز لكل برنامج على حدة ويتم مواءمة البرامج بالمشاريع المعتمدة للجهة او الأنشطة التي تخدم البرنامج؛ بالإضافة الى المبالغ المصروفة والمتوقع صرفها في الفترة المتبقية من الخطة، سواء من الميزانية الإنمائية او الميزانيات الجارية.

٦) تقديم كشف تفصيلي يوضح موقف سير العمل في المشاريع المعتمدة بناء على الأوامر السامية.

٧) بالنسبة للمشاريع المؤجلة التي ترى الوزارات والجهات الحكومية بأنها تتناسب مع توجهات وأهداف البرامج الاستراتيجية لخطة التنمية الخمسية العاشرة، ستخضع كذلك للتقييم ضمن المصفوفة وتعامل معاملة المشاريع الجديدة وسيتم البت فيها بشكل نهائي.

٨) التأكيد على الوزارات والوحدات الحكومية بإيلاء مشاريع التحول الرقمي الحكومي ومشاريع الذكاء الاصطناعي التي تم اعتمادها؛ أولوية قصوى في التنفيذ وفقا للخطط المعتمدة لها بالتنسيق مع الجهات المعنية كونها تعد من المشاريع الهامة لتسهيل وتبسيط الخدمات وتوافرها بما يخدم أولويات التنفيذ.

٩) موافاة وزارة الاقتصاد بالتحديات التي قد تواجهها الجهات في تنفيذ مشاريعها المعتمدة بالخطة والحلول المقترحة ليتم دراستها والتوافق على الحلول المناسبة لها لضمان تنفيذها في إطار الميزانية المعتمدة.

١٠) يتم إرسال الكشوفات المطلوبة من خلال نظام الميزانية الإنمائية لعام ٢٠٢٥م (صفحة إعداد الميزانية الإنمائية) على الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد، مع أهمية الالتزام بمكوناتها تسهيلا لدراستها وإعدادها بشكل موحد، ويمكن ارسال الكشوفات التي قد تخدم الميزانية وغير مدرجة ضمن نظام الميزانية عن طريق البريد الالكتروني كلا حسب الاختصاص.

ثالثاً: المتطلبات الأخرى المتعلقة بتقديرات الميزانية العامة للدولة.

١) أهميـــة إرفـــاق أوراق العمـــل لتقـديرات الميزانيـة العامـة للدولـة لعـام ٢٠٢٥م بالاضـافة الى الخطة المالية متوسطة المدى (٢٠٢٥ - ٢٠٣٠م) وذلك لبيان التفاصيل الكاملة واللازمة لكل مادة على حدة والالتزامات القائمة عليها وتفاصيل العقود المبرمة مع الشركات (عقود الصيانة، عقود النظافة، عقود التشغيل ... إلخ) إلى جانب تعبئة الجداول المرفقة في الرابط الالكتروني.

٢) على الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة تقديم ورقة عمل حول الإجراءات والمبادرات المتخذة في كل جهة بما يسهم في تعزيز الايرادات وترشيد الإنفاق والأثر المالي لهذه الإجراءات.

٣) تقديم مشروعات ميزانيات الوزارات والجهات الحكومية التي تطبق ميزانية البرامج والأداء وفقاً للبرامج والأنشطة حسب نموذج طلب الميزانية بالبرامج والأداء لعام ٢٠٢٥م المرفق في الرابط الالكتروني.

٤) فيما يتعلق بمشروعات الشراكة مع القطاع الخاص:

أ) يتطلب من الجهات الحكومية التي لديها مشروعات بنظام الشراكة مع القطاع الخاص تحديث البيانات الخاصة بها مع وزارة المالية والإشارة إلى المبالغ التي يتطلب من الميزانية إدراجها للوفاء بعقود الشراكة.

ب) تحديد مشاريع وخدمات جديدة يمكن اسنادها إلى القطاع الخاص بحيث تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ج) تلتزم الجهات الحكومية بالحصول على موافقة وزارة المالية قبل إبرام أية تعاقدات مع القطاع الخاص بأحد نظم الشراكة التي يحددها قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص ولائحته التنفيذية.

في ضوء ما تقدم، يرجى من كافة الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة البدء بإعداد تقديرات ميزانياتها وفقاً للقواعد المشار إليها عند إصدار المنشور ، وستقوم وزارة المالية ووزارة الاقتصاد بإجراء ورشة عمل لتوضيح آلية إعداد تقديرات الميزانية المطلوبة وسيتم إفادة الجهات لاحقا بموعد الورشة ، كما يرجى تقديم الميزانيات التقديرية (الجارية والإنمائية) للعام المالي ٢٠٢٥م قبل تاريخ (٢٠٢٤/٧/٣١م) من خلال الرابط الالكتروني الذي سيتم ارساله إلى كافة الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة من قبل المختصين في وزارة المالية ووزارة الاقتصاد ، واعتماد ملخص الميزانية المطلوبة من قبل رئيس الوحدة وإرساله إلى وزارة المالية و وزارة الاقتصاد .

إضافة إلى ذلك فإنه يتطلب إدخال تقديرات الميزانية المطلوبة (الإيرادات والمصروفات) لميزانيات الوضع القائم والميزانية الإضافية وميزانية تشغيل المشاريع الجديدة بالحاسب الآلي (النظام المالي الموحد) قبل تاريخ (٢٠٢٤/٧/٣١م) بحيث تكون متطابقة مع التقديرات المقدمة في مشروع الميزانية وفق النماذج المقررة من قبل وزارة المالية.

ونود التأكيد بأن المختصين في وزارة المالية و وزارة الإقتصاد على أتم الاستعداد للرد على كافة الاستفسارات التي تتعلق بإعداد تقديرات الميزانية.

نرجو من الجميع التعاون لما فيه المصلحة العامة ... والله ولي التوفيق.

الدكتور/سعيد بن محمد بن أحمد الصقري
وزيـــــــــر الاقتصـــــــــاد

سلطان بن سالم بن سعيد الحبسي
وزيـــــــــر الماليـــــــــة

صـدر في: ٢٣/ ١٠ / ١٤٤٥هـ
الموافـــق: ٢ / ٥ / ٢٠٢٤م

نسخة مع التحية إلى:

- معـــالي الـــدكتور/ رئـــيس المكتـــب الخـــاص الموقر
- معـــالي الشـــيخ/ الأميـــن العـــام لمجلـــس الـــوزراء الموقر